تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة، شركة مساهمة عامة، ("البنك" "المجموعة") اليوم عن نتائجه المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ويتضمن التقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية التي سجلتها المجموعة.

مقتطفات بيان الدخل

قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

(ملايين الدراهم)	ديسمبر ٢٠٢٢		ديسمبر ٢٠٢١
صافي إيرادات الفوائد	٤٩٦		٤٣٥
الإيرادات من غير الفوائد	٤٠٤		٣٦٤
إيرادات العمليات	٩٠٠	٪١٣+	٧٩٩
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	(٢٥٧)		(٢١٦)
مصاريف عمومية وإدارية	(٣٨٦)	٪١٥+	(٣٣٦)
الربح الصافي للسنة	٢٤٥		٢٢٥
مجموع الربح الشامل للسنة	٢٢٠		٢٨٥
الربح على السهم - فلس	١١,٣٣		١٠,٢٨

مقتطفات بيان المركز المالي

قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

(ملايين الدراهم)	ديسمبر ٢٠٢٢		ديسمبر ٢٠٢١
مجموع الموجودات	٤١,٩٩٠	٪١٠+	٣٨,٢٧٠
قروض وسلفيات	٢٢,٨١١	٪٢+	٢٢,٣٩٨
ودائع العملاء	٢٧,٧٧٣	٪٥+	٢٦,٤٩٢
مجموع حقوق المساهمين	٣,٤١٦	٪٧+	٣,٢٠٢
التزامات ومطلوبات طارئة	٣,٤٥٦		٣,٨٤٩

مقتطفات النسب الرئيسية

قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

	ديسمبر٢٠٢٢	ديسمبر٢٠٢١
عائد على الموجودات	٪١,٥٨	٪٠,٥٩
عائد على حقوق المساهمين	٪٧,١٧	٪٧,٠٢
صافي هامش الفائدة	٪١,٣٣	٪١,٣٠
نسبة التكلفة إلى الدخل	٪٤٣,٠٦	٪٤٢,٢٠
نسبة القروض غير العاملة (إجمالي)	٪٦,٦٧	٪٧,٠٣
نسبة القروض غير العاملة (صافي الخسائر الإئتمانية والضمانات)	٪١,٨٠	٪٢,٤٢
نسبة تغطية القروض غير العاملة	٪١٢٢,٥٣	٪١٢٩,١١
نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع	٪٨٢,١٣	٪٨٤,٥٥
نسبة كفاية رأس المال	٪١١,٥١	٪١٠,٧٩
نسبة رأس المال الشق الأول	٪١٠,٣٣	٪٩,٦٢

HEAD OFFICE:
Al Khan Street P.O. Box: 1394 Sharjah - U.A.E. Tel: +971 6 5694411 Fax: +971 6 5694422 **E-mail:** enquire@bankofsharjah.com **Web:** www.bankofsharjah.com **Swift:** SHARAEAS

Public Shareholding Company Incorporated in Sharjah by Amiri Decree dated 22 Dec. 1973
Commercial Registration Number 1130 Sharjah - U.A.E.

Your Partner in Progress شريكك في التقدّم

تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

حققت المجموعة إجمالي ربح شامل للسنة بمبلغ ٢٢٠ مليون درهم إماراتي، وتستمر المجموعة بالحفاظ على مقاييس متينة نتيجة للإلتزام الصارم بالحفاظ على نهج منظّم ومركّز للإقراض وسبل التسديد ومصادر الدخل. تواصل المجموعة التمتع بسيولة عالية ورأس مال متين مع قاعدة ودائع عملاء بلغت ٢٥,٣ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٣,٨ مليار درهم)، مع بلوغ نسبة القروض إلى الودائع ٨٥,٥٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩,٧٢٪) ونسبة التكلفة إلى الدخل ٤٠,٤٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤٣,١٣٪). إرتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى بلوغ معدل كفاية رأس المال النظامي ١١,٥١٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٠,٧٩٪) ونسبة رأس المال الشق الأول ١٠,٣٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٩,٦٢٪).

مقتطفات بيان الدخل

بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

(ملايين الدراهم)	ديسمبر ٢٠٢٢		ديسمبر ٢٠٢١
صافي إيرادات الفوائد	٣٦٩		٣٠١
الإيرادات من غير الفوائد	٣٧٩		٣٤٢
إيرادات العمليات	٧٤٨	٪١٦+	٦٤٣
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	(٢٩١)		(١٢٨)
مصاريف عمومية وإدارية	(٣٠١)	٪٩+	(٢٧٧)
صافي (الخسارة)/الربح للسنة	(١٥٩)		٤٢
مجموع الخسارة الشامل للسنة	(١٢)		(١,٩٨٢)
(الخسارة)/الربح على السهم - فلس	(٧,٠٢)		١,٩٩

مقتطفات بيان المركز المالي

بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

(ملايين الدراهم)	ديسمبر ٢٠٢٢		ديسمبر ٢٠٢١
مجموع الموجودات	٣٧,٤٠٢	٪١١+	٣٣,٥٦٢
قروض وسلفيات	٢١,٦٢٣	٪١+	٢١,٣١٤
ودائع العملاء	٢٥,٢٨١	٪٦+	٢٣,٧٥٧
مجموع حقوق المساهمين	١,٤٩٤	٪٦+	١,٤١١
التزامات ومطلوبات طارئة	٣,١٢٨		٣,٥٥٥

تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

مقتطفات النسب الرئيسية

بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

	ديسمبر ٢٠٢٢	ديسمبر ٢٠٢١
عائد على الموجودات	(٠,٤٢٪)	٠,١٣٪
عائد على حقوق المساهمين	(١٠,٦٢٪)	٣,٠٠٪
صافي هامش الفائدة	١,١٢٪	١,٠٤٪
نسبة التكلفة إلى الدخل	٤٠,٤٢٪	٤٣,١٣٪
نسبة القروض غير العاملة (إجمالي)	٥,٥٧٪	٦,٥١٪
نسبة القروض غير العاملة (صافي الخسائر الإئتمانية والضمانات)	١,٨١٪	٢,٥٩٪
نسبة تغطية القروض غير العاملة	١٣٦,٢١٪	١٣٢,١٣٪
نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع	٨٥,٥٣٪	٨٩,٧٢٪
نسبة كفاية رأس المال	١١,٥١٪	١٠,٧٩٪
نسبة رأس المال الشق الأول	١٠,٣٣٪	٩,٦٢٪

تستند المناقشات والتحاليل أدناه إلى الأرقام بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

بسبب الوضع الاقتصادي اللبناني، تخضع عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") لتطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١. تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي ٢٩، تم إعادة عرض البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام في تاريخ إعداد التقرير على المبالغ المقارنة، من أجل عكس التغيرات في القوة الشرائية للّيرة اللبنانية في تاريخ البيانات المالية، تمّ تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية للسنة الحالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وفقًا لتغيير مؤشر أسعار المستهلك، في تاريخ عرض بياناتها المالية. وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بداية السنة المشمولة بالتقرير ٩٢١,٤٠ وأغلق عند ٢,٠٤٥,٤٦.

يستهدف معيار المحاسبة الدولي ٢٩ حساب طبيعة التضخم المرتفع للاقتصاد اللبناني، ويقوم بتعديل حسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من خلال تطبيق التغيير في مؤشر أسعار المستهلك في لبنان خلال الفترة المحاسبية على كل بند في الميزانية العمومية للشركة التابعة. ينتج عن ذلك تعديلات كبيرة ، وفقاً لشروط معيار المحاسبة، تتدفق عبر الحسابات إما من خلال بنود بيان الأرباح أو الخسائر و بنود بيان الدخل الشامل، أو مباشرة في حقوق المساهمين. في نهاية عام ٢٠٢١، عكس تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ **صافي ربح إضافي قدره ٩١٢ مليون درهم إماراتي في حقوق المساهمين للمجموعة ، يتكون من ٢,٨٦٠ مليون درهم إماراتي تعديلات سلبية على الأرباح والخسائر وتعديلات إيجابية بقيمة ٣,٧٧٢ مليون درهم إماراتي على حقوق المساهمين.** في رأي كل من الإدارة والجهات التنظيمية للمجموعة ، لم يعكس رأس المال الإضافي القيمة الفعلية للمركز المالي، وبالتالي لم تأخذ المجموعة، بالاتفاق مع الجهات التنظيمية للبنك، هذا المكسب في الاعتبار عند حساب نسب كفاية رأس مالها. في نهاية عام ٢٠٢١، تم التحقق من صحة هذا النهج ، حيث تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢١ لحسابات الشركة التابعة، مما ساهم بشكل ملحوظ بتخفيض نسبة هذه الزيادة غير المنطقيةعلى حقوق المساهمين.

يفسّر معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ الآثار المترتبة على انخفاض قيمة الليرة اللبنانية على البيانات المالية للمجموعة. يظهر التأثير السلبي على صافي المركز النقدي الذي تم اشتقاقه على أنه الفرق الناتج عن إعادة بيان الأصول غير النقدية وحقوق المساهمين والبنود في بيان الدخل الشامل في بيان الربح أو الخسارة المجمع. خلال عام ٢٠٢٢، بلغت الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي لبنك الإمارات ولبنان ٣١٢ مليون درهم (٢٠٢١: ١٩١ مليون درهم).

ومع ذلك، وفي خطوة تعتبر مغايرة للنهج المطبق في اماكن اخرى، طلبت شركات التدقيق الدولية تطبيق المعيار ليس فقط على أرصدة الليرة اللبنانية، ولكن أيضاً على أرصدة الشركة التابعة بالدولار الأمريكي.

المنهجية المستخدمة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على أرصدة الدولار الأمريكي هي ضرب كل دولار أمريكي في الميزانية العمومية بسعر الصرف الرسمي البالغ ١,٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي وقسمته على معدل منصّة الصيرفة، والذي كان في نهاية عام ٢٠٢١ ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي ، وفي نهاية عام ٢٠٢٢ بلغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي. وبالتالي، كان كل دولار أمريكي في الميزانية العمومية يساوي ٦,٦ سنتاً أمريكياً في نهاية عام ٢٠٢١ ، مقابل ٤,٠ سنتاً أمريكياً في نهاية عام ٢٠٢٢. مما يعني، على سبيل المثال لا الحصر، اقتطاع ٩٦٪ من ارصدة المودعين، في حين أن صندوق النقد الدولي يدعو إلى عدم المسّ بأرصدة المودعين التي تبلغ قيمتها ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي وما دون. (تشكل هذه الفئة من الودائع ٤٠٪ من محفظة ودائع الشركة التابعة).

مع الربط الجديد الذي تم تطبيقه مؤخرًا بقيمة ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي ، فإن أرقام حقوق المساهمين بعد معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كانت سترتفع بنسبة ٦٠٪ لتصل إلى ٢,٤ مليار درهم إماراتي بدلاً من ١,٥ مليار درهم إماراتي.

وسيتم تصحيح هذه النتائج فور فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي الامر الذي يشكل مطلباً أساسياً لصندوق النقد الدولي مقابل تقديم أي دعم. الحد الأقصى لتأثير تحويل العملة الذي سينعكس في حقوق المساهمين للمجموعة في حال تم استهلاك قيمة الليرة اللبنانية بالكامل، سيبلغ ٤٣٠ مليون درهم إماراتي، مقارنة بـ ١,٩ مليار درهم إماراتي الذي ينعكس حاليًا في حقوق المساهمين للمجموعة ضمن احتياطي تحويل العملة.

بالنظر إلى هذه العوامل، قد يكون من الصعب على المطّلعين على البيانات المالية (وتشمل مجلس الإدارة، الإدارة، الجهات التنظمية، المستثمرين، وكالات التصنيف، إلخ) فهم أداء المجموعة بصرف النظر عن تأثير الشركة التابعة لها في لبنان.

إن إدارة المجموعة ، وبالتوافق مع الجهات التنظيمية ، تعتبر أن التعديلات على الحسابات الخاضعة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ غير واقعية ولاتعكس حقيقة المركز المالي للمجموعة. عليه، وبالاتفاق مع الجهات التنظيمية، تظل نسب كفاية رأس المال للمجموعة هي تلك الخاصة بحسابات ما قبل تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١. يتوافق هذا النهج مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١ الذي يسمح ، في ظروف نادرة مثل تلك التي تمت مناقشتها أعلاه ، لمجلس الإدارة بان يقرر أن الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيعكس صورة مضللة لواقع البيانات المالية للبنك وتالياً سيتعارض مع الاهداف المنصوص عليها في هذا الإطار.

إستمرت الشركة التابعة في العمل بشكل مربح طوال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

بلغ صافي ربح المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٤٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٢٥ مليون درهم)، وبعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١، بلغ صافي الخسارة مبلغ ١٥٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ربح بقيمة ٤٢ مليون درهم).

بلغ إجمالي الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٠ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٨٥ مليون درهم)، وبعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١، بلغ إجمالي الخسارة الشامل مبلغ ١٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٩٨٢ مليون درهم).

تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣,٤١٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣,٢٠٢ مليون درهم) وبعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١، بلغ إجمالي حقوق المساهمين مبلغ ١,٤٩٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٤١١ مليون درهم). لو تمّ تطبيق سعر الصيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي على مكونات الليرة اللبنانية في الميزانية العمومية وبيان الارباح أو الخسائر فقط، **كان إجمالي حقوق المساهمين سيبلغ ٤,١٦٨ مليون درهم، بدلاً من ١,٤٩٤ مليون درهم.**

تماشياً مع بياناتنا أعلاه، اعلنت الحكومة اللبنانية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ تغيير قيمة الربط الرسمي للدولار الأمريكي من ١،٥٠٧,٥٠ إلى ١٥,٠٠٠. لو تم إحتساب سعر الصرف ١٥,٠٠٠، لكانت الميزانية العمومية الموحدة للمجموعة تعكس الأرقام البارزة التالية:

(ملايين الدراهم)	ديسمبر ٢٠٢٢ بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ @ ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي	ديسمبر ٢٠٢٢ بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي
مجموع الموجودات	٣٩,٢١٨	٣٧,٤٠٢
مجموع المطلوبات	٣٦,٨١١	٣٥,٩٠٨
مجموع حقوق المساهمين	٢,٤٠٧	١,٤٩٤
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٩٤٧	٣,٩٤٩
قروض وسلفيات	٢٢,٠١٨	٢١,٦٢٣
ودائع العملاء	٢٦,٠٦٧	٢٥,٢٨١

الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة: "إن عمليات بنك الشارقة في الإمارات مستمرة ضمن الموازنة السنوية المعتمدة. نجح بنك الشارقة منذ تأسيسه، في ترسيخ مكانته بصفته أحد القوى الدافعة وراء النمو الاقتصادي في إمارة الشارقة، وذلك من خلال التزامه بأفضل معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وفي الوقت الذي نواصل فيه دعمنا لمبادرات البيئة والحوكمة، فإننا نركز جهودنا للمساعدة في بناء مجتمع أكبر وأقوى بما يتماشى مع مهام الاستدامة الشاملة للبنك. نواصل الشراكة مع مجموعات مختلفة شملت مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ومركز النور لتأهيل ورعاية أصحاب الهمم، وجمعية ساعد التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الشراكات المثمرة. وهو الأمر الذي يتوافق مع التزام البنك بتمكين التحول الأخضر من خلال التأثير الإيجابي للتمويل المستدام. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز هذا الالتزام وتوجيهه، بما يحقق فائدة قصوى لعملائنا ومساهمينا. كما يسعدنا أن نعلن عن نجاح طرح سندات غير مضمونة من برنامج سندات يورو متوسطة الأجل (إي إم تي إن) التابع للبنك بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في أسواق الدين العام بالدولار الأمريكي في مارس ٢٠٢٣ . مما يعكس ثقة السوق في مؤسستنا العريقة وذلك عشية احتفالنا باليوبيل الذهبي للبنك في الذكرى الخمسين لتأسيسه".